

مؤقت

مجلس الأمن  
السنة السادسة والستون

الجلسة ٦٦٧٤

الاثنين ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد شوركين ..... (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

ألمانيا ..... السيد فيتغ  
البرازيل ..... السيدة فيوتي  
البرتغال ..... السيد كابرال  
البوسنة والهرسك ..... السيد باربالييتش  
جنوب أفريقيا ..... السيد ماشاين  
الصين ..... السيد لي باودونغ  
فرنسا ..... السيد آرو  
غابون ..... السيد مونغارا - موسوتسي  
كولومبيا ..... السيد ألتاتي  
لبنان ..... السيد سلام  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ..... السير مارك لايل غرانت  
نيجيريا ..... السيد أونيمولا  
الهند ..... السيد هارديب سينغ بوري  
الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيدة رايس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2011/744، التي تتضمن نص مشروع القرار الذي قدمته غابون ونيجيريا. أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيد مونغاراموسوسي** (غابون) (تكلم بالفرنسية): لفتت دول منطقة القرن الأفريقي وغيرها من أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لاسيما إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والصومال وكينيا، انتباه المجلس إلى أنشطة إريتريا التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وإذ تشعر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالقلق إزاء هذه الحالة، فقد لجأت، بوصفها مجموعة دون إقليمية، إلى رئاسة مجلس الأمن في مناسبات عدة، لاسيما في ٨ آب/أغسطس.

وعلى الرغم من نداءات المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي، فإن إريتريا لا تزال تتقاعس عن الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة أو تنفيذها. لهذا السبب، وبغية منع زيادة تفاقم التوترات، طلبت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المجلس بفرض جزاءات جديدة. وقد أكدت الدول الأعضاء في الهيئة مرارا وتكرارا في بياناتها على ضرورة تهيئة الظروف لإقامة سلام دائم في المنطقة دون الإقليمية. لذلك نرحب بأي مبادرة بغية تحقيق هذه الغاية.

استجابة لتلك النداءات العاجلة من بلدان منطقة القرن الأفريقي، قررت غابون، بوصفها عضوا أفريقيا في مجلس الأمن، المشاركة في تقديم مشروع قرار بشأن فرض المزيد من الجزاءات على إريتريا. ويستند التزامنا أيضا إلى

القرار الذي اتخذته جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقودة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في دورتها العادية الرابعة عشرة التي شدد خلالها الاتحاد الأفريقي على ضرورة البدء بجدية في تنفيذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وناشدت إريتريا أيضا الامتثال فورا للمطالب الواردة في القرارين ١٨٦٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، وناشدت لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن فرض جزاءات على الشرطة والسلطات العسكرية الإريتريّة وقادة إريتريا.

يستنسخ مشروع القرار المعروض أمام مجلس الأمن في معظمه أحكام القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). والتدابير الجديدة الواردة في الفقرات من ٩ إلى ١٣ تدابير اقتصادية في الأساس. وقد تركزت هذه التدابير على مراعاة الحاجة إلى تجنب الآثار السلبية المحتملة على السكان المدنيين.

ولذلك، تحت غابون أعضاء مجلس الأمن رسميا على الاستجابة لطلب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية باعتماد مشروع القرار. وبغض النظر عن أحكام المشروع، فإنه يستهدف في المقام الأول تعزيز السلام وتحسين الأمن في أفريقيا بأسرها ومنطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية على وجه الخصوص.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، فرنسا، غابون، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين

**الرئيس** (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٣ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد أونيمولا** (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):

بداية، أود أن أقول إن نيجيريا تتعامل مع جميع القضايا المتصلة بالجزءات بأقصى قدر من الرزانة والاهتمام. وقد سعينا إلى بناء توافق في الآراء بشأن أحدث جولة من العقوبات هذه، بما يتفق مع تاريخنا بوصفنا دولة تسعى إلى تعزيز التعايش السلمي بين الدول. وفي عام ٢٠٠٤، وبصفتنا رئيسا للاتحاد الأفريقي، جمعنا بين إريتريا وإثيوبيا في الجزائر العاصمة لإجراء محادثات مباشرة تهدف إلى حل العديد من قضايا الصراع بين هاتين الجارتين، بما في ذلك الحدود التي لم يجر تعليمها بينهما.

ويستند قرارنا بالاشتراك في تقديم القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) إلى عاملين: التزامنا الراسخ بالسلام في القرن الأفريقي وموقف نيجيريا المبدئي المناوئ للإرهاب العالمي. وقد كنا نحن أنفسنا ضحايا للإرهاب في الماضي القريب. ويجب عدم ترك الحالة المتدهورة في المنطقة، وخاصة التهديد المدمر للإرهاب الذي يبرزه آخر تقرير لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (انظر S/2011/433)، دون معالجة.

وبصرف النظر عن أي جزاءات، ينبغي عدم إضاعة الفرصة للتوصل إلى تسوية سياسية للتحديات التي لا تعد ولا تحصى التي تواجه المنطقة. ويجب على إريتريا وجيرانها، إثيوبيا وجيبوتي والسودان والصومال واليمن، إصلاح علاقاتهم واستئنافها الآن. والحالة الراهنة من الريبة والتوتر

لن تؤدي إلا إلى تقويض السلام والتقدم الإقليميين. والقرن الأفريقي سيتطلب، على سبيل الأولوية، مشاركة وإسهامات منسقة من جانب جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك إريتريا، إذا ما كنا نريد تحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة. وفي ضوء ذلك، فإننا نشجع إريتريا على الامتثال لأحكام جميع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن.

إن المستقبل يتوقف في جانب كبير منه على الإرادة السياسية المحلية والإقليمية والدعم الدولي الثنائي المتضافر يمكن أيضا أن يقوم بدور هام. وهكذا، وانطلاقا من الإدراك لأن أمن جميع الدول متشابك في عالم تسوده العولمة، فإن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين يجب عليهم الآن بذل أكثر الجهود جدية وتضافرا لوضع حد لجميع الصراعات في المنطقة، بما في ذلك الصراعات على الحدود.

والقرار الذي اتخذناه لا يطلب أكثر من أن تتحمل إريتريا مسؤوليتها تجاه شعبها بصفته دولة ذات سيادة وأن تفي بالتزامها بصفته دولة عضوا في الأمم المتحدة. ونحن نؤمن بإيماننا راسخا بهذه الإمكانية.

**السير مارك لايل غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الحالة في القرن الأفريقي وتهديدها للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وشعوب المنطقة بحاجة إلى دعمنا الآن أكثر من أي وقت مضى، إذا ما أريد لها جعل المنطقة أكثر استقرارا وازدهارا.

وتشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء الأنشطة المخلة بالنظام التي تمارسها إريتريا في الصومال والمنطقة وعدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). ومن ثم، ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) اليوم والتدابير الأخرى التي يطبقها.

المنطقة، وخاصة في الصومال. وعلاوة على ذلك، فإن إريتريا تواصل السير على طريق عزل نفسها وقد أوقفت تعاونها مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي.

وقد ناقش مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) باستفاضة وبعمق كبير ردود الفعل الضرورية ونطاق ومضمون نظام معزز للجزاءات. والقرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، المتخذ للتو، يأخذ في اعتباره مصير شعب إريتريا. وهو قرار مدروس ويراعي الحالة الإنسانية الصعبة في المنطقة. وهو لا يفرض جزاءات اقتصادية جديدة أو يزيد من عبء الشعب الإريتري، بل يطالب بالمزيد من الشفافية من إريتريا ويدعو من يتعاملون تجاريا مع البلد إلى التأكد من أن الأموال لا تستخدم في أغراض غير مشروعة. والقرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) يبعث برسالة سياسية واضحة إلى إريتريا مفادها أنه يجب عليها التوقف عن جميع الأنشطة التي تزعزع استقرار المنطقة، وأنه يجب عليها التعاون مع جيرانها.

وفي المقابل، فإننا ندعو جيران إريتريا إلى التعاون بحسن نية مع ذلك البلد. وفي هذا الصدد، فإنه ينبغي استخدام جميع المحافل والمنابر - وفي المقام الأول المنظمات الإقليمية. ونحن نشجع الهيئة الحكومية الدولية للتنمية على اتخاذ قرار بسرعة بشأن طلب إريتريا إعادة تنشيط عضويتها.

**السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا)** (تكلم بالإنكليزية): يواجه القرن الأفريقي تحديات خطيرة تتمثل في عدم الاستقرار والاضطراب، بما في ذلك التهديدات للسلام والأمن في أفريقيا بصفة عامة. وقد أدى عدم الاستقرار، مقترنا بالجماعة، إلى أزمة إنسانية ذات عواقب وخيمة على سكان المنطقة.

وجنوب أفريقيا تقر وتقدر الدور الهام والحاسم الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

ونلاحظ أيضا استعداد المجلس للنظر في اتخاذ تدابير إضافية إذا ما كانت هناك أدلة على استمرار عدم الامتثال. والتدابير المنصوص عليها في القرار متناسبة ووقائية ومحددة الأهداف بعناية لمنع الآثار الإنسانية، ونحن نؤيدها تأييدا كاملا.

والمملكة المتحدة تحت إريتريا على الامتثال لهذا القرار وجميع قرارات مجلس الأمن الأخرى. ونحث جميع دول المنطقة على العمل من أجل حل الصراع وتعليم الحدود والعمل معا نحو إيجاد حلول سياسية تحمي المدنيين وتهيئ بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي. ونظرا لآثار الجفاف المدمر في المنطقة والجماعة في الصومال على المدنيين، فإننا نشجع هذه الدول على العمل معا لتحقيق السلام والأمن.

وكما يوضح القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، فإن الأمين العام ومجلس الأمن سيقيان تصرفات إريتريا قيد الاستعراض المستمر، وسنكون مستعدين لتعديل التدابير في ضوء امتثال إريتريا أو عدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن مستقبلا.

**السيد فيتيغ (ألمانيا)** (تكلم بالإنكليزية): لقد أدت الحالة في منطقة القرن الأفريقي ودور إريتريا بهذا الخصوص إلى اتخاذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والذي فرض جزاءات على إريتريا. وهذه الجزاءات لم تكن غاية في حد ذاتها مطلقا، ولم تهدف إلى معاقبة الشعب الإريتري. وكان هدفها دائما إشراك إريتريا في إيجاد حل سلمي لمشاكلها مع جيرانها.

وللأسف، فإن إريتريا لم تمتثل للأحكام الرئيسية للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، على النحو المبين بقدر كبير من التفصيل في تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (انظر S/2011/433)، وهو ما أكدته ممثلو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في هذا الصباح. ونحن نشعر بالقلق لأن البلد يواصل دعم مجموعات المعارضة المسلحة في جميع أنحاء

نفسها، فقد بدأت عملية العودة للتفاعل مع المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي. ونرحب أيضاً برغبة إريتريا المعلنة بمعاودة الانضمام إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وجنوب أفريقيا مقتنعة بأن الجزاءات ينبغي ألا تعتبر غاية في حد ذاتها، بل أنها متممة لعملية سياسية. وفي هذا الصدد، تظل العملية السياسية أساسية لضمان سلام دائم في القرن الأفريقي. وفي مؤتمر القمة لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي المعقود في مالابو، في تموز/يوليه أعربوا مجدداً عن قلقهم إزاء استمرار الجمود في عملية السلام في تلك المنطقة. وقد التزم الاتحاد الأفريقي بمساعدة بلدان المنطقة على حل منازعاتها سلمياً وتطبيع علاقاتها. ولذلك، نواصل التشديد على الأهمية المحورية لوجود حل أفريقي لتسوية المشاكل الأفريقية. وتماشياً مع الفقرة ٢ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، الذي اتخذناه للتو، ندعو كل الأطراف المعنية في المنطقة للعمل مع الاتحاد الأفريقي من أجل حل نزاعاتها الطويلة الأمد سلمياً.

إن جنوب أفريقيا تؤيد المبدأ القائل بأن على مجلس الأمن دائماً أن يعطي الدول الأعضاء فرصة للاستماع إليها حين يتناول المجلس مسائل تعنيها. ولذلك، فإننا نقدر البيانات التي قدمتها القيادة السياسية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية صباح اليوم. ونشعر بخيبة الأمل لعدم إتاحة فرصة مماثلة لإريتريا لمخاطبة المجلس. والطريقة التي تعامل بها المجلس مع طلب دولة عضو في الأمم المتحدة - هي في هذه الحالة إريتريا - تترك مجالاً كبيراً لتمي ما هو أفضل من ذلك. ونرى أنه كان على المجلس أن يكون أكثر حساسية وتقديراً للموقف حين يتعامل مع رؤساء دول تكون بلدانهم قيد نظره.

لقد صوتنا لصالح القرار اليوم آمليين أن يسهم في معالجة تحديات عدم الاستقرار في القرن الأفريقي وأن يدعم

والاتحاد الأفريقي في مكافحة الجماعات المسلحة وانتشار الإرهاب في المنطقة. ونحن ندين أي تصرفات من جانب إريتريا من شأنها زعزعة استقرار المنطقة. ولضمان استتباب السلام والاستقرار بما يفضي إلى تنمية المنطقة، تطالب جنوب أفريقيا إريتريا بالمعالجة الكاملة للمزاعم والتقارير عن وجود دعم محتمل لحركة الشباب وارتباط بها.

وقبل عامين، وبناء على طلب الاتحاد الأفريقي، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، استجابة لتقارير أشارت إلى دور إريتريا في زعزعة الاستقرار في المنطقة. ولدى تنفيذ القرار، كان من رأي جنوب أفريقيا أنه ينبغي إيلاء الاهتمام ذاته للانخراط في عملية سياسية. وتأمل جنوب أفريقيا ألا يكون للإجراءات الإضافية الواردة في القرار اليوم أثر سلبي على شعب إريتريا أو أسباب معيشتهم. كما نرجو ألا تؤثر هذه الإجراءات والجزاءات سلباً على اقتصاد إريتريا. وإسهامنا المقترح في القرار هو ضمان أن يكون متوازناً وأكثر وضوحاً، وألا يفرض عقوبة جماعية على المواطنين العاديين في إريتريا وألا يتضمن القرار إجراءات شاملة تنطوي على عواقب وخيمة.

وندعو فريق الرصد إلى أن يضطلع بمسؤولياته وولايته المنبثقة عن القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) وعن هذا القرار بمهنية وحيادية وموضوعية. وينبغي ألا يتأثر فريق الرصد البتة باعتبارات سياسية خارج نطاق ولايته. ومن الأهمية بمكان أن يحافظ فريق الرصد على استقلاله ومهنيته في العمل الذي يقوم به لمساعدة مجلس الأمن على تنفيذ تلك الإجراءات. وبالمثل، ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى عدم الاستسلام لأي إغراء باستخدام فريق الرصد لمآرب سياسية.

وجنوب أفريقيا تدعو إلى تنفيذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بالكامل. وقد لاحظنا أنه، في العامين الأخيرين، وبعد سنوات الانعزال الذي فرضته إريتريا على

بعض الشواغل المشروعة الرئيسية للعديد من أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الصين. وعلى سبيل المثال، فإن تنفيذ المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بمراعاة الأصول القانونية لم يصل بعد إلى مرحلة النضوج، كما أننا لم نلمس بعد تأثير تنفيذه على مسائل أخرى. وكان ينبغي للجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن أن تخضع المسألة لمزيد من الدراسة وتستكشف أبعادها أكثر من ذلك.

ولهذه الأسباب، امتنعت الصين عن التصويت على القرار ٢٠٣٣ (٢٠١١)، الذي اتخذته المجلس للتو.

**السيد سلام (لبنان):** يود لبنان أن يؤكد على أهمية الحفاظ على وحدة البلدان وسلامة أراضيها ورفض الاعتداء عليها أو التدخل في شؤونها الداخلية. ولذلك، يؤكد لبنان دعمه الكامل لعملية جيبوتي للسلام والميثاق الاتحادي الانتقالي اللذين يوفران إطاراً للتوصل إلى حل سياسي دائم في الصومال. ويرحب باتفاقية كمبالا المؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، وبخريطة الطريق المتفق عليها في ٦ تموز/يوليه الماضي.

ويكرر لبنان ترحيبه بالوساطة والجهود المستمرة التي تقوم بها دولة قطر لحل نزاع الحدود بين جيبوتي وإريتريا وينشر قواتها على الحدود بين البلدين.

وإذ نشيد بالتطورات الإيجابية التي تحققت، مثل انسحاب القوات الإريترية، فإننا ندعو إلى إكمال ما تحقق حتى الآن، وخاصة تشكيل لجنة لتعليم الحدود المشتركة بين إريتريا وجيبوتي، وحل مسألة أسرى الحرب المفقودين، وندعو إلى احترام القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وكذلك الاتفاق الذي توصلت إليه حكومتا جيبوتي وإريتريا في الدوحة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

جهود الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي في توطيد السلام والأمن في المنطقة.

**السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** تابعت الصين الحالة عن كثب، وهي تتفهم شواغل البلدان المعنية إزاء الحالة الأمنية في المنطقة. ونحن نرفض كل قول أو فعل من شأنه أن يعرض السلام والاستقرار في المنطقة للخطر.

وما فتئت الصين تؤيد تسوية المشاكل الأفريقية بالطرق الأفريقية بواسطة أفريقيا. وننادي بالتضامن بين البلدان الأفريقية والتسويات الملائمة لتزاعاتها عن طريق الحوار والمفاوضات. ونأمل أن يقوم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى بدور إيجابي في هذا المضمار. وسوف نواصل دعم الجهود البناءة التي تبذلها البلدان والمنظمات الإقليمية ذات الصلة لصون السلام في المنطقة. وسنظل نبذل قصارى جهدنا لتقديم المساعدة.

ولطالما كان موقف الصين حذراً إزاء الجزاءات، اقتناعاً منا بأنها كثيراً ما تزيد الموقف تعقيداً وتؤثر على التنمية الاقتصادية وأسباب الرزق للسكان في البلدان المعنية، عوضاً عن تحقيق الأهداف المرجوة. ولذلك السبب، امتنعت الصين عن التصويت على القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذته المجلس في عام ٢٠٠٩. وترى الصين أن تصرفات مجلس الأمن فيما يتعلق بالقرن الأفريقي ينبغي أن تفضي إلى تحسين العلاقات بين بلدان المنطقة، وتسوية النزاعات بواسطة الأطراف المعنية عن طريق الحوار والمفاوضات، وصون السلام والاستقرار الإقليميين.

وفي إطار ذلك المبدأ الأساسي، اضطلعت الصين بدور فعال وبناء في مشاورات بشأن القرار. وقد ورد بعض التعديلات التي اقترحتها الصين في نص القرار. ومع ذلك، نرى أنه ما زال هناك مجال للتحسين. وللأسف، فإن التسرع في التصويت على القرار أدى إلى إخفاقه في الإعراب عن

كان ذلك قبل عامين، فما الذي حدث منذ ذلك الوقت؟ كما سمعنا مرة أخرى هذا الصباح، فقد تلقينا أدلة على نحو مستمر على الدعم الإريتري للجماعات المتطرفة في المنطقة. ولم تحل إريتريا نزاعها الحدودي مع جيبوتي بعد. ووثق فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المعني بالصومال وإريتريا دعم إريتريا للإرهاب، بما في ذلك هجوم مروع تم التخطيط له على مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في كانون الثاني/يناير في أديس أبابا. ووفقاً لفريق الرصد، فإن إريتريا تعمل على تمويل كل هذه الأنشطة عبر وسائل غير مشروعة، بما في ذلك التهديدات وابتزاز ضريبة الشتات من الأفراد المقيمين في الخارج من أصل إريتري.

واليوم فرض المجلس في استجابة مباشرة جزاءات أشد على إريتريا. وهدفنا هو أن نبين لإريتريا أنها ستدفع ثمنها باهظاً عن أفعالها. وبناء على القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، فإن القرار الذي اتخذ للتو يفرض التزامات جديدة على إريتريا، بما في ذلك وقف الممارسات غير المشروعة فيما يتعلق بابتزاز الأموال من شتات مواطنيها.

ونرحب بشكل خاص بإعراب المجلس عن قلقه بشأن احتمال استخدام عائدات التعدين لتمويل انتهاكات قرارات مجلس الأمن. وسوف تعمل الولايات المتحدة مع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، ولجنة الجزاءات المعنية بالصومال وإريتريا، بهدف صياغة مبادئ توجيهية طوعية لشركات من الولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى. ومن شأن مبادئ توجيهية كهذه تقديم المشورة المفيدة وأفضل الممارسات والمعلومات التي تساعد الشركات على حماية أنشطتها من المساهمة دون قصد منها في انتهاكات إريتريا. ونحن نعتزم الاستفادة من هذا العمل في تقديم المشورة لشركاتنا.

غير أننا نبدي قلقنا لما ورد في تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (انظر S/2011/433)، بشأن ما تقوم به إريتريا في منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك دعمها لمتبردي الصومال. ويزيد من قلقنا ما سمعناه صباح هذا اليوم من مسؤولي دول الجوار ومن رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حول مواصلة إريتريا محاولاتها زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة. لذلك نناشد إريتريا العمل على معالجة المشاكل عن طريق التفاوض وبالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ومن الطبيعي أن يصوت لبنان مؤيداً لمشروع القرار الذي قدمته غابون ونيجيريا، والمدعوم من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لما يشكّله من رسالة واضحة بشأن ضرورة العمل على تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة، واحترام مبادئ حسن الجوار ومعالجة كل القضايا العالقة بالحوار، في سبيل تعزيز السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي.

#### السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بقرار مجلس الأمن بشأن فرض جزاءات جديدة على إريتريا. واليوم وجهنا رسالة واضحة إلى حكومة إريتريا مؤداها أنه يتعين عليها وقف جميع الإجراءات غير المشروعة التي تهدد السلم والاستقرار الدوليين في منطقة القرن الأفريقي.

وإذ نتخذ هذا القرار، علينا أن نتذكر الأحداث التي أدت إلى ذلك. ففي مثل هذا الشهر قبل عامين على وجه التحديد، اتخذ المجلس القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) استجابة لنمط من السلوك مثير للقلق. ولم تكن إريتريا تشارك على نحو بناء في حل نزاعها الحدودي مع جيبوتي. والأكثر إثارة للقلق أنها كانت تقدم دعماً سياسياً ومالياً ولوجستياً لجماعات مسلحة تسعى إلى تقويض السلام في الصومال. وقد فرض المجلس جزاءات محددة الأهداف على إريتريا ليرهن أن تصرفات إريتريا لم تكن مقبولة وستكون لها عواقب سلبية.

الأمن. بل على العكس تماما - تشكل المعلومات الواردة في التقرير الأخير لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا (S/2011/433) ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا مصدر قلق. فقد أشار التقرير بصفة خاصة إلى أن إريتريا تواصل القيام بأنشطة تزعزع استقرار العديد من الدول في منطقة القرن الأفريقي.

وعلاوة على ذلك، لم تثبت إريتريا حسن النية، ولم تبد العزيمة اللازمة لإيجاد حل سلمي لتزاعها الحدودي مع جمهورية جيبوتي. وفي الواقع، فهي لم تفعل شيئا من أجل حل مسألة أسرى الحرب. ويمثل هذا انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

ونظرا لعدم وجود أي بادرة بناءة من إريتريا، وكما علمنا هذا الصباح بشأن الشواغل التي تم الإعراب عنها في أعلى المستويات من جانب الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فإن تعزيز الجزاءات على نحو تدريجي له ما يبرره. وهذا هو الغرض من القرار الذي قدمته غابون ونيجيريا. ونحن نشكرهما لأنهما مثلتا أفريقيا في هذه الأزمة الأفريقية.

وقد ضمنا ألا يكون لهذا القرار أثر على سكان إريتريا. فنصه يعبر عن قلق المجتمع الدولي بشأن أنشطة السلطات الإريتيرية التي تنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، والغرض منه هو وضع حد لهذه الأعمال.

إن الجزاءات التي قررها مجلس الأمن يمكن إلغاؤها. ومن هنا فإننا ندعو إريتريا إلى الالتزام بنهج منفتح دون مزيد من التأخير. ويشمل ذلك وضع حد للأنشطة التي تزعزع استقرار البلدان المجاورة، واستئناف الحوار بعزم مع جيرانها، وخصوصا، جمهورية جيبوتي تحت رعاية جهود الوساطة القطرية.

بالإضافة إلى الالتزامات المنصوص عليها في هذا القرار وقرارات الأمم المتحدة السابقة، فإن قرار اليوم ٢٠٢٣ (٢٠١١) يوفر مزيدا من الفرص لإريتريا لإثبات حسن نيتها، بما في ذلك عن طريق الإفراج عن المعلومات بشأن حالة مقاتلي جيبوتي المفقودين بالفعل منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وينبغي لإريتريا وقف جميع الجهود المباشرة وغير المباشرة التي تبذلها لزعزعة استقرار الدول، وخصوصاً، من خلال دعم المعارضة المسلحة والجماعات الإرهابية، كما يتعين عليها التعاون التام مع فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

ونأمل في أن يسفر تشديد الجزاءات هذا عن اقتناع إريتريا في نهاية المطاف بضرورة إعادة ترتيب أولوياتها. وترى الولايات المتحدة أنه ينبغي حل المشاكل التي تثير شواغل المجتمع الدولي عبر المشاركة السياسية والحوار. غير أنه يتعين على إريتريا أن تثبت بشكل واضح وإيجابي، ليس بالقول وإنما بالفعل، استعدادها لأن تكون مرة أخرى دولة ملتزمة بالقانون.

وحتى ذلك الوقت، يتواصل التزام مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإنفاذ الفعال للجزاءات التي طبقناها. ونأمل ألا تفرط إريتريا في هذه الفرصة الثانية التي أتاحت لها لتغيير مسارها.

**السيد أرو (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): قبل عامين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذ المجلس القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) الذي أنشأ نظام جزاءات ضد إريتريا. وقد اعتمدت تلك الجزاءات على أساس دعم إريتريا للجماعات المسلحة التي تزعزع الاستقرار في الصومال، وبسبب رفضها المشاركة في حوار بناء لتسوية نزاعاتها الحدودية مع جمهورية جيبوتي. إ، السلطات الإريتيرية على مدى عامين، وعلى الرغم من نداءات المجتمع الدولي، لم تستجب لتوقعات مجلس

قبل مجلس الأمن، وليس عن عمل أولي تضطلع به هيئة تابعة، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تفسيرات متباينة لقرارات تم اتخاذها.

كما أن التنفيذ العملي لأحكام القرار فيما يتعلق بالشتات الإريتري يشير مزيداً من الشكوك. وعموماً، نحن قلقون إزاء الاتجاه في الأعمال الأخيرة للمجلس لإدراج عبارات غامضة في نصوص مشاريع القرارات، وهو ما يعيق تنفيذها عملياً. وتجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى الجزاءات ينبغي النظر إليه كتدبير نهائي. ومن الأهمية بمكان أن نستنفد الوسائل السياسية والدبلوماسية المتاحة قبل اللجوء إلى فرض العقوبات.

ونرى أن تسوية المشكلة في القرن الأفريقي تشمل إقامة حوار واسع النطاق ومتعدد الأوجه فيما بين بلدان المنطقة. وناشد إريتريا وجيرانها مناقشة جميع القضايا الرئيسية بصراحة وشفافية في محاولة لتحسين الحالة في تلك المنطقة من القارة الأفريقية.

أستأنف الآن مهامى كرئيس لمجلس الأمن.

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيتبقى لمجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، ممثلاً للاتحاد الروسي.

امتنع الوفد الروسي عن التصويت على مشروع قرار مجلس الأمن بشأن تشديد الجزاءات ضد إريتريا، الذي قدمته غابون ونيجيريا. ومع ذلك، فإننا نتفهم الشواغل العديدة التي تم الإعراب عنها اليوم في بيانات ممثلي الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

فنص القرار يحتوي على مجموعة من الأحكام التي تفتقر إلى الأساس الكافي، بينما تم توسيع الدور الذي يضطلع به فريق الخبراء، إلى ما يتجاوز نطاقه. وفي هذا الصدد، نشير بوجه خاص إلى "الهجوم الإرهابي المخطط له" في أديس أبابا أثناء انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي هناك. وقطعاً فإن الاتحاد الروسي ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. غير أن في هذه الحالة، لم يعرض لمجلس الأمن دليل مقنع بتورط إريتريا في ذلك الحادث.

ولم تعرض علينا نتائج أي تحقيق أجري بشأن ذلك، فيما إذا اقتضى الأمر إجراء تحقيق بشأنها. وتساورنا شكوك أيضاً فيما يتعلق بالحكم الوارد في مشروع القرار، الذي ينص على تفويض لجنة العقوبات، بدعم من فريق الخبراء، بصياغة المبادئ التوجيهية للدول فيما يتعلق بتوخي اليقظة بشكل مستمر أثناء التعاون مع إريتريا في قطاع التعدين. وعندما يتعلق الأمر بتوجيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن من الواجب أن يصدر التوجيه بموجب قرار معتمد من